



خطاب السيد الوزير اجتماع شبكة مديري الموارد البشرية

الثلاثاء 24 يناير 2017

السيدات والسادة المدراء، حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن ألتقي بكم في هذه الجلسة الخاصة بالاجتماع الدوري الواحد والعشرين لشبكة مديري الموارد البشرية، وهي فرصة سانحة تتاح لنا لتبادل الرأي وفق مقاربة تشاركية تسعى الى تطوير الإدارة المغربية والرفع من مستوى جودة خدماتها استجابة لانتظارات المواطنين ولتطلبات التنمية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي ليوم 14 أكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة.

فاهتمام الخطاب الملكي بضرورة تحسين تدبير المرفق الإداري وحل الإشكالات التي تحد من نموه وتطوره، هو دعوة مفتوحة لكل المسؤولين على مختلف مستوياتهم لتقديم الحلول الضرورية للنهوض بتدبير الشأن العام، الذي تعد الإدارة الواجهة الأساسية له.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني أن أنوه بما قمتم به من خلال هذا المنبر التواصلية الذي أصبح اليوم الى جانب شبكة الكتاب العامين والمفتشين العامين، العنوان البارز للممارسات الجيدة والناجحة والاطار الملائم لمناقشة ما نقوم به تم للوقوف على أسباب النجاح وأوجه القصور.

كما أستغل هذه المناسبة السانحة لأؤكد لكم حرص الوزارة على مواصلة العمل معكم يدا في يد حتى تتمكن من وضع الحلول الحقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من جميع الجهود المبذولة، فان علاقة الادارة بالمواطن لم تتحسن بالشكل المرجو، ولا زالت تعاني من بعض الاختلالات كما جاء في الخطاب الملكي السامي.

وهكذا فالعمل الإداري ما زال موضوع انتقاد من طرف المواطنين حيث أنه من جهة يتميز بالبطء، ومن جهة ثانية يفتقد لروح المسؤولية، وتعدّد المساطر وعدم تطبيق الأحكام القضائية.

لذا، فقد بات من الضروري الانكباب على جعل المواطنين محور الاهتمام على المستوى الإداري من خلال نهج سياسة القرب الهادفة الى تقريب الإدارة من المواطن. وهي السياسة التي لا تتأقن الا من خلال دعم **اللائمركز الإداري**.

الى جانب الاهتمام بمتطلباتهم واحتياجاتهم لإعادة الثقة بينهم وبين الإدارة من خلال تحسين جودة الخدمات وحماية حقوقهم والتطبيق الصارم، كما قال جلالة الملك، للقاعدة القانونية الذي تتمثل في جودة نصوصها، والتطبيق الجيد لها وللقرارات الجاري بها العمل والرد على المراسلات وتعليل القرارات الإدارية.

ان هذه الاجراءات وغيرها عناصر تساعد على جعل الإدارة المغربية ادارة مواطنة، فضلا عن انها توجهات تكرر مقتضيات الدستور ولاسيما الباب الثاني عشر المتعلق بالحكمة الجيدة.

حضرات السيدات والسادة،

اذا كان الخطاب الملكي حث الحكومة والهيئات والمؤسسات العمومية على الاستثمار في الراس مال البشري ، فقد جعلنا منه الركيزة الاساسية في برنامج عملنا، وذلك بغية تحقيق هدفين اساسيين **يتمثل الأول في تنمية التدبير المبني على النتائج** و**يتمثل الثاني في تطوير تدبير الموارد البشرية العاملة بالإدارة** ، حيث تم اتخاذ العديد من التدابير التي نطمح أن تمكننا من الانتقال الفعلي من تدبير تقليدي للموظفين ، إلى تدبير توقعي لرأس المال البشري ، من خلال التركيز على:

- الإطار المؤسسي ،
- التدبير الحديث لرأس مال البشري
- التكوين المستمر.

وهكذا وفي إطار الحرص على مواصلة مناقشة المشاريع التي تمت برمجتها لتفعيل وتنزيل الأوراش المعتمدة نلتقي اليوم لمناقشة مواضيع تكتسي أهمية بالغة تتمثل في :

1. **تتبع تفعيل مقتضيات المرسوم** المتعلق بحركة الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات،
2. **تفعيل مقتضيات المرسوم** المتعلق بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية،
3. **دراسة إمكانية تنظيم** مباريات مشتركة بين الوزارات من أجل التوظيف في الاطر المشتركة بين الإدارات،
4. **تقديم الدليل الشامل** للوظائف والكفاءات.
5. **تقديم مشروع** النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية.

ففي اطار السعي الى تمكين إدارتنا من مواكبة الجهود المتقدمة، ودعم اللاتمرکز، عن طريق توزيع أمثل للموارد البشرية ، سنتكب الادارة على تفعيل مضامين المرسوم المتعلق بحركة الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات.

ولقد انطلقت العملية الاولى سنة 2016، حيث تمخضت عن بعض الخلاصات المتمثلة في **صعوبة تحديد إمكانيات نقل قابلة للتجسيد على أرض الواقع بسبب ضعف العرض وتضخم الطلب؛ ضعف مشاركة القطاعات الوزارية في العملية، الى جانب عدم توفير القطاعات الوزارية لمناصب مالية شاغرة تسمح بالنقل التلقائي للموظفين المنتمين إلى الجماعات الترابية؛**

وفي نفس السياق، نعرض عليكم للدراسة والمناقشة كيفية تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بالتشغيل بموجب عقود بالإدارات العمومية لتحقيق الغايات المتوخاة منه.

ويتجسد الهدف من وراء ذلك في إيجاد السبل والاليات لتمكين الإدارات العمومية من استقطاب الكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها لسد حاجياتها خاصة ذات الطابع المؤقت، في بعض المجالات.

وسعياً إلى مواصلة وضع اللبنة الضرورية للتدبير الحديث للرأس مال البشري، سيعرض عليكم خلاصة مشروع الدليل المرجعي الشامل للوظائف والكفاءات للإدارة العمومية المغربية، الذي مكننا من وضع الصنافة الموحدة لجميع وظائف الإدارة، التي ستكون متوفرة على موقع الوزارة خلال شهر مارس كلبنة أساسية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

وسيكون هذا الدليل سبيلاً لإرساء نظام عادل لتقييم أداء الموظفين ومدخلاً أساسياً للانتقال إلى نظام للوظيفة العمومية مبني على مفهوم الوظيف عوض الدرجة أو الإطار أو هما معاً وإصلاح منظومة الأجور بالوظيفة العمومية وتطوير اليات التدبير الموارد البشرية سواء تعلق الأمر بالتكوين أو الترقية أو التعيين أو الحركة أو تنظيم المباريات .

أما بخصوص دراسة امكانية تنظيم مباريات مشتركة بين الوزارات فإننا نروم من ورائها ضمان فعالية ونجاعة مباريات التوظيف بالنسبة لكافة القطاعات الوزارية المعنية وترشيد النفقات العمومية المرتبطة بتنظيم مباريات التوظيف؛ وتبسيط مسطرة تنظيمها، وتعزيز مبادئ الشفافية والحياد وتكافؤ الفرص في التوظيف.

ولإنجاح هذه العملية المتكاملة لتدبير الموارد البشرية، ومساندة مختلف القطاعات الوزارية في تطوير قدراتها التديرية في هذا المجال، تعمل الوزارة على وضع نظام معلوماتي مشترك لتدبير الموارد البشرية سيمكن من وضع خارطة طريق. وسيسمح هذا النظام من تدبير أفضل وأكثر فعالية للموارد البشرية في الإدارة العمومية؛ والتحكم في تدبيرها استناداً إلى نظام معلومات متجانس لدعم اتخاذ القرار من طرف المسؤولين، كما سيمكن من تقليص النفقات المالية والتكاليف الزمنية التي يتطلبها إنجاز أنظمة المعلومات الخاصة بتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية.

حضرات السيدات والسادة،

لي اليقين أننا سنواصل جميعا مسيرة تحديث الادارة المغربية لكسب الرهانات والتنزيل الفعلي لمختلف الأوراش والبرامج بفضل حكمة ومساهمة جميع المسؤولين على مستوى القطاعات الوزارية وكذا مختلف الفعاليات.

ولا يفوتني ان اؤكد على الدور الهام والفاعل للموارد البشرية بالإدارة المغربية في تفعيل وتنشيط وتنزيل هذه المشاريع المهمة .

فالأوراش الإصلاحية الكبرى التي باشرتها بلادنا ستمكننا من إرساء القواعد لبناء ادارة قوية قادرة على قيادة مسيرة التنمية استنادا إلى أبعاد ومقاصد الدستور وترجمة للإرادة السامية لصاحب الجلالة ومضمون البرنامج الحكومي.

والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.